مُقَدِّمَة

تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعى من القضايا المهمة التى تواجه الكثير من دول العالم ، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادى فى كل منها . وهى قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات فى النظام الاقتصادى العالمى ، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعى ؛ مما يؤثر فى نسبة المخصصات المالية المرصودة للتعليم الجامعى من الموازنة العامة للدولة .

وتعد عملية توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير التعليم الجامعى من أهم المشكلات التى تواجه الجامعات المصرية ؛ حيث يوكد الواقع الفعلى أن التمويل الحكومى هو المصدر الوحيد الذى تعتمد عليه الجامعات الحكومية المصرية وأن هناك نقصاً فى الموارد اللازمة لتقديم تعليم جامعى على درجة عالية من الكفاءة ، وأن الجامعات تفتقد الى بدائل مختلفة لتنويع مصادر تمويلها ، برغم من دعوة العديد من الدراسات والمؤتمرات والبحوث العلمية إلى تطوير تمويل التعليم الجامعى فى مصر ، وتأكيد معظم هذه الدراسات على ضرورة ايجاد مصادر غير تقليدية لتمويل الجامعات أهمها :

- ألاهتمام بالترشيد فى الإنفاق والاستخدام الامثل للموارد المالية المرصودة للجامعات .
- العمل على تشجيع المشاركة المجتمعية فى تمويل الجامعات المصرية .

- انشاء صندوق مركزى لدعم تمويل التعليم الجامعى .
- الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة فى تمويل التعليم الجامعى .
- تفعيل آليات التمويل الذاتى للجامعات وانشاء مكتب لتسويق الخدمات الجامعية بما يوفر دخلاً أضافياً للجامعة .
- مشاركة الطلاب ورجال الاعمال فى تمويل التعليم الجامعى .
- تخصيص نسبة من أرباح الشركات الصناعية ومؤسسات القطاع العام والخاص والبنوك لميزانية التعليم الجامعى .
- تطبيق نظام البرامج الموازية والدولية بالجامعات المصرية .
- تخصيص نسبة من ايرادات المستشفيات الخاصة لتمويل التعليم الجامعى .
- فرض ضرائب على الاعلانات المختلفة فى وسائل الاعلام المسموعة والمرئية لصالح تمويل التعليم الجامعى .
- فتح دراسات مسائية تتيح الفرصة للراغبيين فى استكمال الدراسة مقابل دفع رسوم تسهم فى تمويل الجامعات المصرية .
- التوسع فى انشاء الجامعات الخاصة .

وانطلاقاً من ذلك تسعى الحكومة المصرية حالياً إلى تطوير التعليم الجامعى ، والأخذ بآليات متنوعة لتحقيق هذا التطوير المنشود ، منها تغيير الهياكل الجامعية وتعديل السياسات التعليمية ، والتركيز على مراقبة جودة المخرجات ، وايجاد مصادر غير حكومية لتمويل التعليم الجامعى وتطوير

مصادره . باعتبار أن التمويل أحد المداخل الهامة فى عمليات تطوير التعليم الجامعى فى مصر ؛ لأنه يمده بالقوة الاقتصادية التى تمكن التعليم الجامعى المصرى من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية والفيزيقية وبدونه يقف التعليم الجامعى عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية ، أما إذا توافرت له الموارد المالية المطلوبة ، أصبحت مشكلاته أيسر للحل وقدرته على التطوير أكبر .

كما أن تنوع مصادر تمويل التعليم الجامعى أمر أكده البيان العالمى عن التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين :الرؤية والعمل الصادر عن اليونسكو ؛ حيث اشار إلى أهمية دعم المجتمع بمختلف فئاته لتمويل التعليم الجامعى . والذى يعد اتجاه من الاتجاهات العالمية المتبعة حالياً فى معظم دول العالم ، سواء كان ذلك فى صورة اشتراك الطلاب فى تمويل التعليم الجامعى والعالى عن طريق دفع رسوم دراسية كما فى استراليا . أو قيام الطلاب والشركات والهيئات والمحليات بالمساهمة فى تمويل العديد من جامعات الولايات المتحدة الامريكية بالإضافة إلى الموارد المالية التى تخصصها الحكومة الفيدرالية للجامعات . أو قيام الجامعات بعمل أبحاث علمية بالتعاقد مع الشركات والمصانع كمصدر من مصادر تمويل الجامعة ذاتياً ، كما هو مطبق فى معظم جامعات دول العالم المتقدم مثل اليابان وانجلترا وغيرها من الدول ولعل العمل على تطوير تمويل التعليم الجامعى فى مصر وتنويع مصادره يساعد فى فعالية دور الجامعات المصرية فى بناء المجتمع وتطويره ، وقدرته فى مواجهة متغيرات العصر .